

تبعية وان اطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار
الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلًا وقد عرفت انه لا امتناع
ان يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة
ومجازا مرسلًا باعتبار العلاقتين ويقدر التشبيه في لام
التعليل نحو القاطع اي موسى ان يعنون ليكون لهم عداوة
وخزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والخرن الى صلتين
بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمجتهب في
في الترتيب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمال في العدا
والخرن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون
الاستعارة فيها تبعًا للاستعارة في المجور وهذا الطبيعي
ما خوذ منه كلام صاحب الكشاف ومبني على ان متعلق
اللام هو المجور على ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المتأخرين
في الاستعارة المصروفة لان المترادف يجب ان يكون هو
المشبه سواء كانت الاستعارة اصلية او تبعية وعلى هذا
المشبه اعني العداوة والخرن المذكور لا مترادف بل تحقيق
الاستعارة التبعية بهذا انه يشبه ترتيب العداوة والخرن على
الالتقاط بترتيب علة الغائية عليه ثم استعمال في المشبه اللام
الموضوعة للمترادف اعني ترتيب علة الالتقاط الغائية عليه

معنى

بقر

جرت الاستعارة اولًا في العلية والغرضية وتبعيتها في
اللام كما مر في نطق الحال فصار حكم اللام حكم الاسد
حيث استعيرت لما يشبه العلة فصا متعلق بمعنى اللام
هو العلية والغرضية للمجور وعلى ما ذكره المصنف وهو ان
هذا المقام زيادة تحقيق اوردنا في الشرح ومدار تشبيهها
اي قرينة الاستعارة التبعية في الاذلين اي في الفعل
يشترق منه على الفاعل نحو نطق الحال بكذا فان النطق
لحقيقى لا بسنة الى الحال او المفعول نحو جميع الحق لان في
امام قائل الخيل واحياء السماح فان القيل والاحياء المحققين
لا يتعلقان بالبحر والجود ونحو غيرهم هذه ميات نقدتها
ما كان خاط عليهم كل زراد الهمذم من السنة القاطعة
واراد بلهذميات طعنات منسوبة الى السنة القاطعة
او اراد نفس السنة والنسبة للمباغنة كاحمرى والقند
القطع وزرد الذرع وسردها شجرها فالمفعول الثاني
اعني الهمذميات قرينة ان نفرهم استعارة او المجور
نحو قبيتهم بعد ايليم فان ذكر العذاب قرينة على ان
يشتر الاستعارة تبعية تمكينية وانما قال مدار قرينتها على كذا
لان القرينة لا تخصر فيما ذكر بل قد تكون حاوية لقولك

القرى كسر
القاف و
فتح الراء لمصلحة
مجان دارى
كردن كربة
انهم مع ترزبان
ترزرد الهمذم جمع
كربة